« المقنع في الفلاحة »

للدكتور ابراهيم السامرائي
([illegible])

هذا كتاب يُطبع اول مرة احتفاء بمطلع القرن الخامس عشر الهجري . وطَبْعُ الكتاب أوّلَ مرة من أصل مخطوط او اصول مخطوطات من الاعمال العسيرة التي يشقى بها أهل العلم ، وهي تتطلّب ان يكون للمحقق من الآلة والادوات مادة مهمة يستعين بها على انجاز عمله .

اقول هذا لأُقدم من العذر ما أحمل به القارئ على ان يقدّم صدره ، فيُغْضَّ الطرف عما يعرض للنص من مسائل معيّنة او غيرها ، وينظر الى قيمة العمل التي تتجلى في نشر المخطوط .

ولنأت الى كتاب « المقنع في الفلاحة » فنبدأ بالصفحة الاولى لنجد « مقدمة » المحققين وأولها :

١ — الزراعة في الاندلس .

اقول : لعل الأولى والأحسن ان نحتفظ بالكلمة التاريخية التي استعملها الاندلسيون وهي « الفِلاحة » ، والتي ورد ذكرها في جملة كتب أُلِّفت بهذا العنوان، منها كتاب الفلاحة لابن بصال ، وهو مطبوع ، وكتب أُخرى اشار اليها المحققان، وكيف ننسى كتابنا هذا ، والفلاحة والكلام عليها في جملة فصول من مقدمة ابن خلدون . وما زال لفظ « الفلاحة » هو المعروف المستعمل في ديار المغرب العربي، ووزير الفلاحة في هذه الاقطار يقابل وزير الزراعة في بلدان المشرق العربي .

واشار المحققان في « مقدمتهما » في الصفحة (ت) الى كثرة التآليف في الفلاحة في الاندلس ، ممّا لا نجد له مثيلا في المشرق . ولكنهما لم يعلّلا هذه الظاهرة،وكانت اود لو فعلا ذلك .

وارى ان سبب هذه الظاهرة يرجع الى ان المشارقة لم يُخُصّوا «الفلاحة» بالتأليف،وذلك ان الفلاحة عندهم حِرْفَة غير العرب من الموالي الاعاجم والنبط ؛ والذي نعرفه ان اهل «السواد» العاملين في الارض كانوا من النبط،اي الآراميين،ومن الفرس والاجناس الافريقية من السود والحبشان . وكان العربي الصليبة يحتقر هذه الحرفة وارىابها ، ولا يمكن ان يحترف جملة «الحرف المعروفــة» في الحضر ، كالبقالة والحياكــة والفلاحة والحدادة وغيرها .

وقد لاحظنا شيئا من التطور في النظر الى حرفة الفلاحة لدى العرب في العصر العباسي ، فقد وجدنا ان العرب اباحوا لانفسهم ان يمتلكوا الضياع والقرى والحقول،ولكن الذين يعملون فيها فلّاحين وأَكَرَة من الموالي وغيرهم من النبط . ومن أجل ذلك كانت لفظة « السوادي » تعني الرجل غير الرفيع في المنزلة الاجتماعية؛وذلك انهم يعنون به احد هؤلاء من غير العرب العاملين في هذه الحرفة غير النبيلة .

اقول : اذا كان هذا هو نظر العرب،فكيف نتوقّع انهم يُعْنَون بهذه الحرفة فيصنّفون فيها الكتب ؟

ومن المفيد ان اذكر شيئا في هذا فاقول : اني ادركت بعضا من مخلّفات هذا النظر المتخلف،وذلك في جنوبي العراق؛ففي حواضر هذا الجزء من العراق ينظر اهل القرى والارياف نظرة ازدراء الى جملة الحرف المعروفة،كالبقالة والحياكة والحدادة وغيرها ، وان العامل في هذه الحرف حقير بينهم،لا يعاملونه في سلوكهم الاجتماعي،ولا يصاهرونه، ويلحق بهؤلاء من هذه الطبقة الاجتماعية النازلة من يزرع البقول وسائر

الخضر واشجار البساتين ؛ وهم يسمون هذا الزارع لهذه الاشجار « حساويا »، كأنه منسوب الى « الحسا » اي بلاد الأحساء المعروفة . ولنعد الى الكتاب فنرى المحققين في « مقدمتهما » يتحدثان عن عناية الاندلسيّين بالفلاحة، وتشجيع الامراء والرؤساء لاولئك العلماء الذين صنّفوا في هذا الفن .

ثم تكلم المحققان على « تسمية الكتاب »، وسبب تأليفه، ونسبته ومصادره ; وقد فاتهما ان يشيرا الى المصادر المشرقية التي كتبها غير العرب في الفلاحة؛ ومن ذلك « كتاب الفلاحة »(١) لابن وحشية النبطي، وغير هذا ؛ وما أظن أن أهل الاندلس لم ينظروا في هذه الكتب المشرقية؛ وذلك لانهم افادوا من كتب المشرق في الفنون الاخرى ؛ وحسبك ان تعلم انهم عرفوا كتاب سيبويه بروايتين شهيرتين قبل أن يشتهر أمره في المشرق . ومن المعروف أن أول نسخة من كتاب « الاغاني » لابي الفرج ، كان صاحبها قد خُصَّ بها وقدمها الى احد الخلفاء؛ وذلك امر معروف ؛ وما زلنا نحظى في الخزانة الاندلسية والمغربية على المصادر المهمة في نسخها الاصيلة من التراث الاسلامي عامة .

ثم تكلم المحقّقان في الصفحة (س) على منهج المؤلف، ونقد انفسي هذا المنهج ؛ ثم انتقلا الى التحقيق وما كان لهما فيه، متكلما على النسخ الثلاث (أ ب ج) وماذا صنعا في الافادة من هذه الاصول .

ثم نأتي الى أصل الكتاب فنقرا فاتحة المؤلف، التي بدا بالبسملة ثم الصلاة على رسول الله، ثم يقول :

قال احمد بن محمد بن حجاج ؛ وقوله يتوجه به الى الذي قد دعو له ويخبره بوصول كتابه اليه، الذي طلب فيه أن يصنف له كتابا في هذا الفـن .

---

(١) كنت قد نشرت فصلا من هذا الكتاب في « النخل » في مجلة « المورد » العراقية في اول ظهورها سنة ١٩٧٠ .

وهو يشير في هذه الفاتحة الى مصادره التي أفاد منها،ككتاب «مقراطيس الرومي في « الفلاحة »،ويريغورش الغريقي (كذا) وغيرهما من الفلاسفة والحكماء ، ثم يذكر تجاربه في الفلاحة،وما أفاد من تجارب معاصريه من أهل الاندلس وغيرهم .

ثم نأتي الى الكتاب فنجده يبتدىء بقول المؤلف : « ما يعرف به جيد الاراضي » .

وقد جاء في هذا الفصل (ص ٦) قول المصنف :

١ — ...... فان كان الماء منتن الريح فالارض ردية (كذا) .

اقول : والصواب : فالارض رديئة ، والهمز في هذه الكلمة من الاصول ، ولا يمكن ان تسهل؛والمصدر « الرداءة » .

اقول أيضا : ربما يقول القارىء : هذه مسألة غير مهمة ، وانا معه في هذا ، ولكني اذكرها لاهميتها ودلالتها في التحقيق ، ولنبسط القول في هذه المسألة فنقول :

خفي الامر على ناشري المخطوطات،ثم على المحققين الذين لم تكتمل لهم ادواتهم اللغوية حين كانوا يرون الهمزة لا ترسم في المخطوطات ، فقد يهملها النساخ جهلا او تخففا من الزيادات التي تشتمل على نقاط الاعجام والهمزة،فكانوا يهملون همزة الممدود كهمزة حمراء وحكماء، فيكتبون « حمرا » و « حكما » ويتركون همزة « حدائق » فيكتبون « حدايق » ؛ فلم يكن من الناشرين للمخطوطات الا ان يرسموا ياء،فكتبوا « حدايق » و « طبايع » كما وردت في الكتب التي طبعت في أوائل هذا القرن ؛ واني لاذكر ان أولى الطبعات لكتاب « طبائع الاستبداد » جاء فيها « طبايع الاستبداد » .

ومن اجل ذلك وردت كلمة « لِحاء » غير مرة « لحا » مقصورة في حين وردت على الصواب مرة واحدة في كتابنا هذا . قد يقال : ان المقصور والممدود قد يحصل فيهما شيء من هذا ، ولكني اقول : ان ما ورد بالصيغتين مقيد معروف في كتب اللغة ، وليس « لحا » من هذا، ولكنه من الخطأ الذي لم ينتبه له المحققان، بسبب عدم رسم الهمزة في اصولهم المخطوطة . ومن هذا جاء في نص المحققين ص ٧ : « ذهب ريحي » ، ولو رسمت الهمزة في الاصول المخطوطة لاثبتوا « رديء » .

٢ ــ وجاء في الصفحة ٧ قول المصنف :

فان اردت ان تعلم طعم ماء ذلك الموضع .... فاصنع نصف كورة مجوفة من نحاس .... أقول : ان مادة « كور » لا تثبت ان الصواب ما اثبته المحققان؛ ذلك ان معنى « كور » من التكوير كتكوير العمامة ، وكقوله تعالى : « اذا الشمس كُوِّرَت » ؛ وليس في هذه المادة ما يريده المصنف ، والصواب : فاصنع نصف كرة .

واقول ايضا ان لفظ « كرة » ورد في المخطوطة (ج)، وهي نسخة المكتبة الوطنية بباريس، وهي من اصل « كرو »، ولا ادري لِمَ عدل عن الوجه الصحيح الى الخطأ. ذلك ان قول المصنف « مجوفة » او « مجوفان » كما في المخطوطة (ج) التي اشار اليها المحققان في حاشيتهما، يثبت ان المراد « كرة » وليس « كورة » .

٣ ــ وجاء بعد النص الذي أثبتناه قول المصنف :

.... كورة مجوفة من نحاس او رصاص ....، اي تلك الهيأة الخ غير انها ....

اقول : لا بد للمحقق ان يتبين المراد من النص، وان يكون له المعنى واضحا ؛ فان لم يحصل على ذلك فعليه ان يفترض ان في النص مجانبة

الصواب جاءت إمّا من سقوط شيء منه وإمّا مما عرض له من المسخ والتصحيف فأحاله ، فان استطاع ان يردّ النص الى الصواب،بالرجوع الى المخطوطات الاصول او المظان الاخرى التي قد تكون مشتملة على شيء من ذلك،فقد قام بمهمة المحقق العالم ، وان لم يستطع ان يهتدي الى الصواب،فعليه أن يشير في حاشيته الى أن النص مضطرب او مصحّف او مفتقر الى شيء سقط منه ؛ فان قصر المحقق ولم يُشِر،فهو مطالب بذلك ؛ ومن هذا ما ورد مما اثبتناه وهو قول المصنف : اي ذلك تهيأ لك . وهذه العبارة مرت دون أن يشير اليها المحققان،فكأنها صحيحة عندهما ، وهي غير مفهومة ، والوجه فيها ان يقال :

« ان تهيأ ذلك لك » ، او « ان تهيأ لك ذلك » .

٤ — وجاء في الصفحة ٦ قول المصنف :

وليكن الذي يحفر بالبَلّ (كذا) طويلا قويا جسيما ، لان الطويل يتحامل على البل فيغيّبها في الارض ....

وقد علق المحققان على « البَلّ » بقولهم في الحاشية : البُلّ من الادوات الزراعيـة .

اقول : لا ادري اين وجد المحققان كلمة «البُلّ» وتعني آلة زراعية ؟ فتشت عن ذلك في المعجمات فلم اجد ، ثم اعدت البحث في كتب الفلاحة ، وكتب اللغة التي تبحث في اسماء الآلات والادوات،فلم اجد شيئا . وقد فزعت الى هذه المظان لانني انكرت باديء ذي بدء ان يكون في العربيـة مثل هذه الكلمة بهذه الدلالة .

وقلت في نفسي لعلها « البالة » وجمعها « بال »،وهي عصا في رأسها زجّ من حديد يستعملها اهل البصرة من الصيادين .

اقول : وهي ما زالت معروفة في جنوبي العراق لدى سكان الاهوار ، يستعملونها في صيد السمك ، وهي عصا في رأسها حديدة ذات رؤوس عدة حادة كأنها الكف .

وهذه الآلة تلفظ في عصرنا بالفاء « فالة » ، واظنها من الدخيل الذي تحوّلت فيه الباء الاعجمية الى فاء .

ولكني استبعد ان تكون هذه الآلة هي « اليَلّ » وقد عرض لها التصحيف . وعلى هذا افترض أن تكون « اليَلّ » المثبتة في النص هي « المَرّ » وهي آلة تستعمل للحفر لدى الفلاحين وغيرهم . وليس بعيدا ان تصبح « المَرّ » « يلا » بعد التصحيف .

٥ — وجاء في الصفحة ١٠ قول المصنِّف :

..... واذا كان وقت الراحة فلْيُرَفِّهُهم ويُوالِفْهم ... اقول والصواب : يؤالفهم (بالهمز). وقد عرضنا لهذه المسألة .

٦ — وجاء في الصفحة نفسها :

ولا يؤخر عمل وقت وايانه « كذا » .

أقول : والصواب : وإبّانه (بالباء المشددة . وقد اصل هذا على الخطأ المطبعي ، ولكني آثرت ذكرها لانها وردت في حاشية المحققين مشروحة وهي بالياء من غير تشديد كما في النص .

٧ — وجاء في هذه الصفحة ايضا :

والارض اذا زُبِّلَت زكى (كذا) اخراجها .

اقول : والتزبيل في لغة المصنف تعني « التسميد » في لغة عصرنا . والتزبيل وضع الزبل ، وهو السماد ، وهو استعمال خاص لم نعرفه

في لغة الدارجة ، وعلى هذا يكون من المصطلح الفني القديم في البيئة الاندلسية .

وقوله : « زكي » بهذا الرسم وصوابها « زكا » .

اما قوله « اخراجها » فيعني ما تغلّه الارض من الحَبّ او الثمر ونحو ذلك ، وهذه الكلمة من الكلم الخاص .

٨ — وجاء في الصفحة نفسها :

(والارض) السمينة لا تحتاج الى كثرة الزبل .

اقول : وصف الارض بـ « السمينة » يفيد انها غنية بخصبها وجودتها .

٩ — وجاء في الصفحة ١١ قول المصنف :

وتزبيل الفول وتبن القمح وتبن الشعير اذا بذر أحدها في الارض نفعهما .

اقول : والصواب : وزبل الفول وتبن القمح ....

وذلك لان المراد هو الاسم « زبل » وليس المصدر « تزبيل » كما اثبت المحققان ؛ وزبل الفول ما بقي من قضبانه وورقه وجفّ فصار كالتبن .

١٠ — وجاء في هذه الصفحة قوله ايضا :

اختر من البذر اصحه واجوده واسمنه .

اقول : والمراد بـ « اسمنه » اكبره واغلظه ، والبذر السمين هو الممتلىء .

١١ ـــ وجاء في هذه الصفحة ايضا :

ذكر اهل الفلاحة اجمعون [إن انت] ان اتخذت جلد ضبع واتخذت منه غربالا ....

اقول : كان ينبغي ان يؤكد الفاعل، وهو قول المصنف «اهل الفلاحة» بلفظ «كل» مضافا الى ضمير جمع الغائب فيكون الكلام : « ذكر اهل الفلاحة كلهم اجمعون » ثم يأتي لفظ « اجمعون » بعد « كل » . هذا هو المعروف في قواعد التوكيد في النحو العربي ؛ وعلى هذا جاز ان تكون كلمة « كلهم » سقطت من النص ، كما جاز ان يكون استعمال المصنف خطأ من الاصل . ثم كان على المحققين ان يشيرا الى ذلك كلّه .

وقول المصنف : [ان انت] وقد حصرها المحققان بين معقوفين، واشارا في الحاشية ان ما بين المعقوفين من (ا)، واشارا الى ما ورد في «م» وهو كتاب الفلاحة المنسوب لابن خير كما اشارا الى ما جاء في «ب» . اقول : الذي اثبته المحققان لا يصح في هذه الجملة الشرطية بـ « ان » شرطية اخرى ، والوجه فيها ان يقال « انك إن » كما ورد في « م » الذي ذكراه في الحاشية .

١٢ ـــ وجاء في الصفحة ١٢ قول المصنف :

... وذكر ايضا ان جلد دلو (كذا) اذا اتخذ منه غربال وغربل به .

اقول : لا معنى لـ « جلد دلو » والصواب جلد دُلْدُل (والدُّلْدُل) حيوان معروف ، وقد اشار المحققان الى هذا الصواب في الحاشية فقالا في « م » : الدُلدُل .

ثم ان « الدُّلدُل » قد ورد في النص بعد اسطر من الكلام موضع الغلط . قال المصنف : وإن قُدَّ من جلد « الدُّلدُل » سير وقُدَّ بأصل من اصول الكرم ..

١٣ — وجاء في الصفحة ١٣ قول المصنف :

وان اتخذ فأس من صُفْر او قادوم من صُفْر ....

اقول : ان لم تكن كلمة « قادوم » من اللغة الدارجة ، لعلها الاندلسية ، فهي من خطأ الناسخ ، والفصيح فيها « قَدُوم » .

١٤ — وجاء فيها ايضا :

وقالوا : الارض السمينة التي يطلع فيها الحشيش المبيد للزرع ينبغي ان تحفر بالمِدْوَر ويستأصل ما فيها من ذلك من أيام الحرث ....

اقول : لم اجد « المِدْوَر » بين آلات الزرع ، ولم يشر اليه المحققان ، فهو آلة الحفر مثل الفأس،ولعلها « المَرّ » الذي اسلفنا الكلام عليه .

١٥ — وجاء فيها ايضا :

.... او في يوم دفيّ (كذا) .

اقول : والصواب : دفيء،بالهمز .

١٦ — وجاء في الصفحة ١٤ قول المصنف :

ومن احبّ ان يُعظّم حَبّه فليزرعه بربائقه .

وعلّق المحققان في الحاشية على الربائق فقالا : جمع ربق، وهو الحبل في الاصل . وهنا بمعنى القشور،عن ابن العوّام ص ٢٦٨ .

اقول : ولا مكان للحبل هنا ، وكان ينبغي ان يشار الى ان معناها مأخوذ مما هو مستعمل في لغة الفلاحة الاندلسية،فهي كلمة اقليمية .

ثم ان « الربائق » لا تكون جمع ربق بمعنى الحبل ، وذلكّ لان الحبل هو « ربقة » ،بالتاء،وجمعها رباق وربق وارباق . اما الربائق فلأنها « محلية » فهي شيء آخر ، والقياس يقتضي ان يكون مفردها « ربيقة »

مثل « حديقة » ، وجمعها « ربائق » ، أو أن يكون مفردها ربيقة بالكسر والفتح، مثل عِمامة وسَحابة .

١٧ — وجاء في الصفحة ١٦ قول المصنف :

وكذلك الزوان ان القي في خثاء او رماد ....

وقد علق المحققان على « خثاء » نقالا في الحاشية : في الاصل خبساء .

اقول : ولم يفطنا ان الكلمة « خثاء » على غير وجهها فهي « أخثاء » ، جمع خِثْي (بالكسر) وهو عذرة الدواب كالضأن والبقر ، والكلمة ما زالت معروفة لدى اهل القرى والارياف في أكثر من بلد عربي .

١٨ — وجاء فيها ايضا :

وإنْ نُقِع قُثّاء الحمير في الماء وعجن به رماد ام يستعمل وطلي به باطن البيت ، اي ذلك صنعتَ، لم يقرب الطعام سوس ولا فأر ....

لم يستوقف المحققين من هذا النص الا « قُثّاء الحمير » فقالا انه نبات له ثمر كالخيار، مُرّ الطعم كريه الرائحة . وهذا تعليق مفيد ، ولكنهما لم يفطنا ان في النص شيئا معدولا عن وجهه ، لا يفهم بسببه ما عرض له ، وهو قوله : « ايّ ذلك صنعت » فانها لا تفهم ، وكان عليهما ان يشيرا في الاقل الى ان العبارة غير مفهومة او غير واضحة .

اقول : ووجه الصواب هو : فان صنعت ذلك ....

١٩ — وجاء في الصفحة ١٧ في مسألة « ما يحفظ به الطعام من الفساد » قول المصنف :

قال ديمقراطيس : خذ جريبًا من ورق الرمان ، او جريبا من خضرة، او جريبا من رماد حطب البلوط ، اخلط احدها ....

اقول : وهل عرف المحققان كلمة « حفص » وما حقيقته بحيث يؤخذ منه جريب ؟ لم يشر المحققان الى ذلك واكتفيا بشرح « الجريب » فقالا : مكيال قدر سبعة اقفزة في صدر الاسلام ....

انظر فالترهنس — المكاييل والاوزان الاسلامية ص ٦١ .

ولنعد الى كلمة « حفص » التي لا اظنها الا كلمة « حصى »، وهي على هذا المعنى متسقة مع الرماد وورق الرمان .

٢٠ — وجاء في الصفحة ١٨ قول المصنف :

.. امثال البندق والباقلا .. ..

اقول : وفي « الباقلّى » لغتان القصر والمد، فاما المقصور فترسم بالياء « الباقلّى » وذلك لان الالف في كلمة رباعية بسبب تشديد اللام ، واما الممدودة فهي « باقلّاء » .

ولما جاءت الكلمة في الاصول المخطوطة مرات عدة بالالف القائمة « باقلّا » فهذا يعني انها ممدودة، وأن النساخ لم يرسموا همزة الممدود على عادتهم ، وكنا قد اشرنا الى ذلك ومثّلنا له بـ « حمرا » و « حكما » وهما : حمراء وحكماء .

٢١ — وجاء في هذه الصفحة ايضا في مسالة « تَخَيُّر المواضع لنصب الكرم » قوله :

الارض التي يضرب لونها الى السواد والحمرة .... انصب فيها الكرمة التي عنبها أبيض .....

اقول : ان « نصب الكرم » والفعل الامر « انصب » كل ذلك من المولد ، او قل من لغة اهل الفلاحة في الاندلس ، والمراد بهما « الغرس » مصدرا وفعلا . وهذا من حقه ان يضاف الى المعجم القديم على انه من لغة اهل الاندلس في تلك الحقبة التي عاش فيها المؤلف .

٢٢ — وجاء في الصفحة عينها :

والارض البيضاء للكروم البيض موافقة . والارض اليابسة الكثيرة الرمل للكروم السوداء وفق ....

اقول : ولا ارى وجها لاستعمال « وفق » وهو مصدر في هذا الموضع ، وذلك لان الجملة السابقة، وهي نظيرة اللاحقة، جاء فيها الوصف اسم فاعل « موافِقَة » ؛ وعلى هذا ارى ان يكون الصواب « موافِقَة » بدلا من « وفق » ؛ واذا احتج المحققان بحجة احترام النص ، واثبتا « وفق » كما في الاصول المخطوطة ، كان لا بد ان يشيرا الى الوجه الصحيح وهو الراجح، اي « موافقة » في حاشيتهم افادة للدارس وخدمة للنص المحقق .

٢٣ — وجاء في الصفحة ١٩ قول المصنف :

والعِنَب الذي فيه شدّة ينبغي ان يُنْصَب في الارض الرطبة ، ولا يُنْصَب من جُفْنة كثيرة الزَّرَجون في ارض سمينة .

اقول : والجُفْنَة هي الكَرْمة ، وجمعُها « جفان » ، و « الزَّرَجون » قضيب العنب .

وكان من المفيد لو ان المحققين جمعا هذه الالفاظ الخاصة بالفلاحة في معجم صغير ، واكثرها مصطلح محلي في تلك الحقبة التاريخية .

٢٤ — وجاء في هذه الصفحة ايضا قوله :

وان اخذت نُصُبة من جفنة رقيقة القضبان ... فنصّبتها في الارض.

اقول : والنَّصْبة هنا « الغرسة »، وهي قضيب من العنب يقطع من الجفنة اي الكرمة ويُغرس . وهو ما يدعى الآن في عصرنا لدى اهل الصنعة في العراق « القلم » وجمعه اقلام .

٢٥ — وجاء في هذه الصفحة أيضا :

والسواحل موافقة الكروم لسخونتها وبرد نداء البحر ورطوبتها .

اقول وقوله « نداء » لا يمكن ان تكون مفردة لان المفرد مقصور وهو « ندى » ، وما أرى الا ان تكون الكلمة جمعا وهي « أنداء » وقد سقطت منها الهمزة الاولى . وقد تكررت هذه الكلمة في « الكتاب » .

٢٦ — وجاء فيها أيضا :

.... فان الجاسي من الزَّرَجون لا خير فيه ، ولكن ما صفا لحاه متقاربت كعوبه ، وليكن قطع ذلك بمنجل حاد مسقيّ ....

اقول : في هذا النص جملة فوائد:أُولاها كلمة « الجاسي » بمعنى الصلب ؛ وهذه الكلمة الفصيحة قد جُهلت ونُسيت في العربية المعاصرة، ولكنك تسمعها في الالسن الدارجة .

وثانية هذه الفوائد قـول المصنِّف « لِحاه » وليس « اللحاء » الممدود فيكون « لحا » على نحو ما اثبت المحققان غير مرة .

وقوله : « تقاربت كُعوبه » بمعنى « عُقَده » جمع عُقْدة ؛ وقد استخدمها المصنف قبل هذا النص الذي اثبتناه بقليل بكلامـه على « الزرجون » : « وتقاربت عُقَده » .

اقول ايضا : والكعوب والعُقَد من الالفاظ الفنية الخاصة بالفلاحة، وكان حقها ان تدخل في مجموعة هذه الالفاظ الفنية .

٢٧ — وجاء فيها أيضا قوله :

وقال ديمقراطيس : قطع القضبان للغرس من كرم متوسط لا قديم ولا حديث ، وزانا (كذا) ممتلئة متقاربة الكعوب ....

قلت غير مرة : على المحقق ان يسأل نفسه وهو يقرأ : هل كان النص مفهوما بيناً ؟ فان لم يكن فلا بد ان يفترض ان شيئاً منع من الفهم ، وكنا بسطنا القول في هذا الامر .

وفي هذا الموضع نقرأ « وزانا »،وما أظن ان المحققين قد ادركاها وفهما منها شيئاً،ولكنهما تركاها وكأنها صواب،ولم يشيرا بشيء الى ذلك . والكلمة كما أراها مصحفة وصوابها : « وجفاناً » جمع « جفنة » ، والواو للعطف في أولها .

٢٨ — وجاء في الصفحة ٢٠ قول المصنف :

.... والفُطْمة اذا نُصِّبَتها كثرت عروقها وأطعمت سريعا ، وأفضلُ نُصّب الفطم ما كان ابن سنتين او ثلاث .

في هذا النص جملة من الكلم الفني هي « الفُطْمة » وهي الغرسة ، ومثلها كلمة اخرى هي « النُّصْبة » التي سبق الكلام عليها ، وجمعها « نُصُب » كما هو مثبت في قوله : « وافضل نصب الفُطُم » ، والنصب هو الغرس كما بيّنا .

وقوله : « وأطْعَمَت سريعا » بمعنى ثبتت في الارض وكان لها جذور ، و « الاطعام » بهذا المعنى من الكلم الفني ايضا .

وقال المؤلف : «اذا نُصِّبَتها كُثرت عروقها» ومن غير شك ان المراد « كثرت جذورها » وذهبت في الارض .

وقد ذكّرني قول المصنّف « كثرت عروقها » بما ذكره المحققان في « المقدمة » في الصفحة (ح) من أن الكتاب ملىء (كذا) بالالفاظ الغريبة غاية في الغرابة،فمثلا يستعمل كلمة « عروق » بمعنى الشجر في الارض . اقول : حين قرأت قول المحققين في « المقدمة » عجبت ان يعني [illegible]

« عروق » هذا المعنى الخاص ، ولكني قلت في نفسي : لعل شيئا من ذلك لغة اندلسية سائرة ، او مما يختص بمصطلح اهل الفلاحة لدى الاندلسيين ؛ غير اني حين انجزت القراءة للكتاب لم اقف على المعنى الذي اشارا اليه في كلمة « العروق » ، وقد وجدت هذه الكلمة بمعناها الذي نعرفه في كتب اللغة وما هو جار الى يومنا هذا في كثير من بلاد العرب ، وليس في « النص » الذي اثبتاه ما يؤيد هذه الدعوى .

٢٩ ــ وجاء في هذه الصفحة ايضا في « كيفية الغرس » :

وان كان غرسك في السفوح المائلة ، ولا بد ، فأْمُر ان يكون عمق الحفرة من سعة الشبار الى نحوها ..

اقول : لعل الاولى ان تحذف كلمة « فأمر » لان الكلام يستقيم اذا قلنا : فلا بد ان يكون عمق الحفرة ....

وفي هذه الحال يكون جواب « ان » الشرطية قوله « فلا بد ... ».

وانا استرجح هذه القراءة بسبب ان كلمة « لا بد » كما وردت في النص لا معنى لها متبوعة بقول المصنف « فأمر » ولا وجه للامر ، وليس في الفعل « فأمر » من علاقة معنوية او قل فائدة دلالية في الكلام ، وما اراها الا مقحمة سهوا .

اما قول المحققين في « مقدمتهما » في الصفحة (ح) من ان الكتاب مليء بالفاظ لغوية غاية في الغرابة ، ومنها الفعل « أَمر » بمعنى « قال » فلم اجده حاصلا في الكتاب . على ان ما يجدر ذكره ان الفعل « امر » بمعنى القول لدى اليهود العبرانيين وعندهم ان (آمر) אָמַר

بمعنى « قال » وهو كثير في لغتهم ، وليس شيء منه في العربية .

٣٠ ـــ وجاء في الصفحة ٢١ قول المصنف :

وملاك الامر (في كيفية الغرس) شَدُّ الزّبْل على ما يلي من القضيب الخارج الى وجه الارض، وزمّ التراب عليه ....

اقول : ولا وجه للزم هنا،وقد يقال زَمَّ تصحيف مثله لما التراب هنا . والذي اراه ان الوجه هو : ودَمُّ التراب عليه ، والدَّمّ لغة في الدَّمْ على سبيل الابدال .

٣١ ـــ وجاء فيها ايضا في مسالة « وقت النصب » قوله .

في الارض الشمسية والبقاع من الارض المطمئنة تنصب (المطلوب الى القارىء) في آذار ، وهو مارس ، ...... ثم قال ايضا : واما ديمقراطيس فانه يقول : تغرس الكروم في أيار مايه (كذا) .

اقول : لقد درج المؤلف على تعيين أسماء الشهور المستعملة في الاندلس وكذلك في المشرق،ثم يتبعها بالاسم الرومي،فحين قال آذار اتبعه بعده « وهو مارس » ، وحين قال « أيار » اتبعه بقوله « مايه » ويريد « مايو » بنطق المصريين ، و « مايس » بنطق العراقيين وغيرهم .

٣٢ ـــ وجاء في هذه الصفحة ايضا في الموضوع نفسه قوله :

وقال ابو ليوس : افضل غرس الكروم حين يقطف العنب ، ولا تنصب ولا تُزْبَر الا بعد ساعة من النهار الى عشر ساعات .

لقد علّق المحققان على الفعل « تُزْبَر » فقالا في الحاشية : يهال عليها التراب .

والذي اراه : ان ليس في معاني « الزَّبْر » اهالة التراب ، والصواب : ولا تزبل بمعنى ولا تسمد ؛ وقد مر « التزبيل » مرات عدة بهذا المعنى .

٣٣ ـــ وجاء في الصفحة ٢٢ قول المصنِّف في « العرايش » :

الكرم (كذا) المعرَّشة افضل واطيب .

اقول : والصواب : الكروم،بدلالة الوصف « المعرَّشة » . ثم ان « العرايش » حقها الهمز « العرائش » لانها همزة بناء الجمع « فعائل ».

٣٤ ـــ وجاء في الصفحة ٢٣ قوله :

واذا بلغت الدالية اربع سنين فاترك فيها عرناسين ، وفي كلّ عرناس اربعة اعين،واوثقها بالقراطيس . والعرناس قضيب الدالية ؛ وهذا ايضا من الكلم الخاص الذي يمكن ان يُضَمّ الى هذه المجموعة الفلاحية . ومن المفيد ان اشير ان « العرناص » في لغة المشارقـــة هو « العرنوص »،وهو اعلى ما يكون في نبتة الذرة الحامل للحَبّ ، وهو معروف .

وقد علّق المحققان على « القراطيس » فقالا : القرطاس نوع من البرود المصرية كما في « تاج العروس » (قرطس) ، وكأنهما ادركا أن لا مكان البرود في هذا النص الفلاحي فأضافا الى ذلك : ولعله هنا الشرائط المأخوذة من هذه البرود مما تُشَدّ به القضبان .

٣٥ ـــ وجاء في هذه الصفحة ايضا في موضوع « الكسح » قوله :

الكسح بعد القطاف فضل الزَّرَجون ودع اجودها قضبانا كي تسمن ، ولا يُكسَح ابدا حتى يرتفع النهار .... والكسح مختلف في البلـــدان على قدر اختلاف اهويتها ....

اقول : الكَسْح هو قطع فضلات القضبان،او قطع القضبـــان الزائدة ؛ وهذا المعنى خاص وليس في معجمات العربية شيء منه ؛ فالكَسْح هو الازالة بقصد النظافة،وهو الكنس ونحو هذا ، ولكنه هنا مصطلح فلاحي،وقد يقال « الكِسَاح » نظير القطاف والجزاز وغير ذلك . وقد يرد « الكساح » في الكتاب ايضا .

٣٦ ـ وجاء في الصفحة ٢٤ مسالة « تطلية الكروم والدوالي » :

والتطلية، كما استفدنا من النص، من المصطلح الفني، والمراد به ما يلي الكسح من العمل المنظم، كقطع الزائد وترتيب القضبان وازالة ما حول الجفان من غرائب الشجر . وقد استعيرت مادة « تطلية » لاداء هذا الغرض، لما في هذا العمل من تحسين وتزيين .

٣٧ ـ وجاء في هذه المسالة السابقة قول المصنف :

يريد الحفر حدها (كذا) قبل ان تُشّنِب ، ولانك ان طَلَيْتَها بعد تعنيبها القت ثمرتُها .

اقول : ان قوله : « يريد الحفر حدها » من الكلام المعدول به عن جهته، فهو مستغلق لا يترشح منه معنى .

والذي اراه ان المعنى او القراءة التي استرجحها هي : يراد للتطلية تطليتهـــا .

ولم يكترث المحققان لهذا الكلام المستغلق، فلم يشيرا الى موضع الغمـــوض .

٣٨ ـ وجاء في هذه الصفحة في « طرد الدود والهوام عن القضبان والكروم قوله :

أَطْلِ المنجل الذي يراد به كسح الكرم بتسحيق ثوم . . . . بسلم باذن الله من هذه الاشياء ومن البرد والأَكَلَة .

اقول : وجاءت مضبوطة بفتحتين ، ولم اجدها في كتب اللغة ، ولعل المراد بها ما نطلق عليه في عصرنا في باب الآفات الزراعية كالحشرات والجراد ونحو ذلك .

٣٩ — وجاء في المسألة نفسها في الصفحة ٢٥ قول المصنف :

وكل جفنة لا تخصب أنَقُرُ في اصلها بمنقار،وأدخل في ذلك الشق حجرا ...... واخلط زبلا بتراب واخمر على اصل الجفنة ....

اقول : وقوله « لا تخصب » بمعنى لا تثمر،والاخصاب هو الاثمار ، وهذا من الكلم الفني في الفلاحة .

ثم ان قوله : « واخمر على اصل الجفنة » كلام غير واضح المعنى ، وقد علق المحققان على الفعل « واخمر » فقالا : في «ب» :"وضمّ".

وهذا لا يكفي ، والذي استرجحه في القراءة ان الفعل « وأُطْمُرْ »، وبه يتضح المعنى ويتسق مع الزبل والتراب قبل الفعل .

٤٠ — وجاء في الصفحة ٢٦ مسألة « الجفان التي يَتَحَسَّا ثمرها » .

وقد علق المحققان على الفعل « يَتَحَسَّا » فقالا : يَتَحَسَّا ثمرها اي تصيبه الحاسية،وهي آفـة تصيب العنب فلا ينضج حَبُّه (المعجـم الوسيط حسس) .

اقول : ولا أرى وجها لكتابة الفعل بالالف القائمة،فالمعروف في غير الثلاثي الرسم بالياء « يتحسّى » . وهذا الفعل من الكلم الفني .

٤١ — وجاء في الصفحة ٢٧ قول المصنف :

... فاذا علقت وفُضِّلَ طرفها ونُضِّرَ نبتها اركزتَ بجانبها وَتِدا ....

اقول : وكان الصواب ان يضبط الفعل الاول « فضل » على الصورة التي ضبط بها الفعل الثاني « نضر » ، والفعل الثاني « نضر » على الصورة التي ضبط بها الفعل الاول « فضل » اي ان الاول مثل حَضَرَ والثاني مثل كَرُمَ .

٤٢ ـــ وجاء في الصفحة ٢٨ قول المصنف :

واذا كان يوم شديد الحر نضح ماء في اسطوانة بقربه ... وعن الجُفّافة ، وضعها عليه عند المغيب .

اقول : و « الجُفّافة » من اسماء الادوات ؛ ووزن فُعّالة كثير في الادوات والآلات .

٤٣ ـــ وجاء في الصفحة نفسها قول المصنف في مسألة هي :

« الحيلة في ان تكون عناقيد الجفنة اسود واحمر » .

لا ادري ماذا فهم المحققان حين اثبتا هذه العبارة ... فهما كثيرا ، اين «الحيلة» !! وما معناها ؟

الذي اراه ان «الحيلة» ربما كانت «الحلية» وهي شيء من «التحلية» التي مرّت،وتعني تنظيف الجفنة من آثار القضبان ومن النبت الغريب .

ثم كيف تكون عناقيد الجفنة « اسود واحمر » والصواب : « عناقيد الجفنة السوداء والحمراء »،كما سيأتي ذلك حينما تبسط المسألة .

٤٤ ـــ وجاء في هذه « المسألة » في الصفحة نفسها :

انظر عند « الكساح » ان كان عند الجفنة البيضاء جفنة حمراء وسوداء.اقول « والكُساح » بالضم هو داء معروف ، اما المراد هنا فهو « الكِساح » بالكسر،ومعناه تنظيف الشجر بقطع القضبان اليابسة وغيرهـــا .

٤٥ ـــ وتتكرر « الحلية » في الصفحة ٢٩ في مسألة هي « الحيلة (كذا) في أن يكون في العنقود بين كل حبّتين رقعة » ؛ وكذلك في مسألة هي « الجبلة في ان تكون عناقيد الدالية اعلاها عنب واسفلها ... » .

و « الجبلة » هنا يراد بها العمل والتنظيم الذي يعني التقليم والقص للزائد وغيره حتى تكون على النحو المراد .

وقد يكون المراد بـ « الحيلة » ما ندعوه في عصرنا بـ «المحاولة» اي القيام بعمل ما للحصول على هذه المبتكرات في الفلاحة ، وعليه فاستعمال «الحيلة» على هذا الوجه صحيح وليس فيها تصحيف ، مع النظر في التوجيه الاول الذي بسطناه .

٤٦ — وجاء في هذه الصفحة مسألة هي « تركيب العنب في التفاح » .

اقول : و « التركيب » من المصطلح الفني الفلاحي ، وما زال معروفا لدى اهل الصنعة في عصرنا . ولا اشارة الى « التركيب » هذا في المعجم القديم ؛ وعلى هذا يصح ان يكون مما يستدركَ به على المعجم .

٤٧ — وجاء في الصفحة ٣٠ في مسألة هي « صفة جفنة يكون عنبهـا ترياقا » قوله :

... أُرجوزة تُشَقُّ من اسفلها ما يُدفَن في الحفرة .... واسقه كلّ ثلاثة ايام ماء قد ديف فيه شيء من ترياق ...

اقول : والصواب : أُذيــب .

٤٨ — وجاء في الصفحة ٣١ مسألة هي : « تزبيل الكروم » جاء فيها :
تُسرقن في السنة الثانية عند كل اصل قدر قدم من سرقين .

اقول : والمراد بـ « تزبيل الكروم » وضع الزبل في اصولها، وهو « التسميد » في لغة عصرنا . وقوله : « تسرقن » من السرقين وهو معروف ، وتوليد الفعل من هذا الاسم جاء من ممارسة هذا العمـل الفـلاحي .

٤٩ — وجاء في الصفحة ٣٣ في مسألة « ما يحفظ العنب ويبقيه طريا » قوله :

وان احببت أن يبقى السنب مُعلّقا في الجفنة الى « ديماه » او ما بعده من الشهور .... وجاء ايضا في آخر هذه المسألة :

ولا تكشف عنه الى « ديماه » وهو ابريل .

اقول : حينما قرأت هذه العبارات ادركت ان المراد بـ « ديماه » شهر « نيسان » بدلالة مجيء اسمه الرومي وهو « ابريل » في آخر المسألة ، وقلت في نفسي إما ان يكون « ديماه » تصحيف « نيسان » ، وإما ان يكون كذا اسمه في العامية الاندلسية ، ولكني ادركت بعد ذلك ان قولي : انه مُصحَّف « نيسان » هو الصحيح بدلالة ما ورد في الصفحة ٦٥ من الكتاب نفسه وفيها : شهر ابريل وهو نيسان .

اقول : لا ادري كيف جاز للمحققين ان يثبتا « ديماه » اربع مرات : مرّتين في الصفحة ٣٣ ومرّتين في الصفحتين ٣٦ ، و ٤٦ ، ثم يثبتان في الصفحة ٦٥ قول المصنف : « وشهر ابريل وهو نيسان » : الم يدركا ايهما خطأ فيصلحا مما فرط منهما في الصفحات ٣٣ و ٣٦ و ٤٦ ؟

٥٠ — وجاء في الصفحة ٣٩ في مسألة « غرس الرمان » :

وان القت (الشجرة) ثمرها فانظر الى الغزال (كذا) الذي يقذف به البحر ... وقد علّق المحققان على « الغزال » بقولهما في الحاشية : هكذا في الاصل .

اقول : حين وجد المحققان ان الكلمة غير مفهومة، الم يخطر ببالهما انها مُصحَّفة، وان صوابها « الغِرْيَل » ، وهو ما يقذف به البحر من حميل السيل زبدا وغثاء ونحو ذلك ؟ وهو ايضا « الغِرْيَن » بالنون ، وانت تجده في المعجمات في « غرل » و « غرن » . فاين هذا من « الغزال » !!

٥١ — وجاء في الصفحة ٤٠ في مسألة « نصب اللوز » :

فاذا نبت وعرف انه سينقل نقله من اصله ...... ويصلح في الأسناد القبلة (١٣٦) .

اقول : والصواب : الأسناد القبلية ، اي الاسناد وهي جهات من الجبل متجهة الى القبلة .

٥٢ — وجاء في الصفحة ٤٢ في مسألة « الشاه بلوط » :

ويزبل بزبل البقر مخلوطا بتراب والارض الدُّمنة (كذا) توافقهُ . وقال المحققان في تعليقهما على « المدمنة » : في « م » المُدِرة .

اقول : وما جاء في « م » هو الصواب ، والارض المدرة التي اغلبها مدر اي طين وليس رمل ، ولا مكان « للمدمنة » اي التي فيها « دمنة » لان في النص قبل قوله : « والارض ... » جاء ذكر « التزبيل بزبل البقر » اي تسميدها فلا حاجة ان يقول المؤلف ثانية « المدمنة » .

٥٣ — وجاء في هذه الصفحة في الكلام على معالجة شجرة الفستق « يسقط طعمها » :

وتُرَوِّتــه ثلاث مرات او خمس في عشرة ايام .

اقول : والصواب : او خمسا .

٥٤ — وجاء في الصفحة ٤٧ في « الجوز » :

تطعيمه ليس يكون في اعلاه ولكن في وسطه بين السمور في الربيع .

وقد علق المحققان على « السمور » فقالا : ولعله يقصد الثمور .

اقول : وهل وجد المحققان « الثمور » جمعا لـــ « ثمر » !

لم يكن شيء من هذا ، واني استرجح قراءة « الغسون » !

٥٥ ـــ وجاء في الصفحة ٤٩ في « اللوز » :

متى جعل في اناء غير مزفت وصُبّ عليه ماء وملح بقي سنة جلّنًا رطبـا .

اقول : والصواب : جانئًا ...

٥٦ ـــ وجاء في الصفحة ٥٥ في الكلام على زيت الزيتون :

.... ثم تطحن الثاني طحنا شديدا ويعصر فيخرج زيته الثالث من الاولى ثم اطحنه الثالثة والقِ عليه ماء حارا وارفعه ثلاثين يوما في اناء ثم انقله الى اناء آخر فانك تخرج زيتا صافيا اجود من زيت العامة (كذا).

وقد علّق المحققان على « العامة » فقالا : من «م» و «ع» ، وفي «ا» العاقر ، و «ب» العابد .

اقول : الم يكن هذا الزيت « العامر » ، والعامر من كل شيء هو الخالص وغير الغش ؟!

٥٧ ـــ وجاء في الصفحة ٥٨ في « زراعة البقول » :

وافضل الشهور لزرعها يلية وغشت .

اقول : والمراد بـ « يلية » يوليو اي تموز ، و بـ « غشت » اغسطس أي آب .

٥٨ ـــ وجاء في الصفحة ٥٩ في زراعة « الكرنب » :

وان اردّت ان « تستلّه » فانتزع اصول ما تلصق به .

ومثل هذا جاء في زراعة « الخس » :

فلنظر الى موضع تصيبه الشمس فزبله واستل (كذا) فيه الخس .

اقول : وقوله « تستلّه » بتشديد اللام صوابه : تَشْتِلُه،وهو المضارع من « شَتَل » بمعنى « غرس » وكذلك الفعل الآخر « واستله » بتشديد اللام ، صوابه : واشْتِلْه وهو فعل الامر من « شَتَل » ايضا .

والفعل « شتل » من الافعال المعروفة في لغة الزُّرّاع في عصرنا، ولا سيما في بلدان الشرق العربي . ولا مكان للاستلال بمعنى السحب بقسوة .

وقد تكرر هذا الفعل « استلّ » بصورته المُصَحَّفة خمس مرات اخرى في الصفحتين ٦٠ و ٦١ .

٥٩ — وجاء في الصفحة ٦٥ قوله في الكلام على ما يصنع الفلاح في كل شهر :

وفي شهر تموز ، كل أرض تتشقق فيه، فأطِمّ شقوقها لئلا يصل الحر الى اصول العيدان .

اقول : والصواب : فَطُمَّ لأن الفعل ثلاثي هو طَمَّ يَطُمُّ .
وينتهي الكتاب كتابه بجزء يشتمل على النحل والدواجن وسائر الحيوان المتصل بحرفة الفلاحة،ففي موضوع النحل يقول :

٦٠ — واختر منهن الحمر الالوان والشقر ... وهي اعظم من النحل والمنهون ...

اقول : والصواب : وهُنّ اعظم من النحل ... انظر الصفحة ٦٨ .

٦١ — وجاء في قوله في الحمام في الصفحة ٧٣ في اعضاء الحمام :

واما المجسة فرنانة الخلق وشدة اللحم ومتانة العصب ...

وقد علق المحققان بقولهما في الحاشية على كلمة « رثاثة » : رثاثة من الرونق وهو الحسن . والذي اراه ان الكلام بعيد عن المعنى فهو « وثاقة » ووثاقة الخِلق : شدة اعضائه .

٦٢ — وجاء في الصفحة ٧٤ في الكلام على الحمام :

اذا هما (اي الذكر والانثى) رجعا عن ذلك المكان مراتب الى موضع اعلى منه بقدر ما يعرفان اذا جالا وسُمّتا ...

اقول : لعل الصواب : وسُمّيا ...

وفي حاشية للمحققين في الصفحة نفسها « الحمام الزاجل » وصوابه حمام الزاجل؛ وقد نص اهل العربية على هذا فقالوا : حمام الهداد وحمام الزاجل .

هذا ما وقفت عليه من فوائد في هذا الكتاب النفيس .

د. ابراهيم السامرائي